

هل هي نهاية المأساة اليومية بالشارع؟ الحكومة تلتزم بتشغيل المعطلين مقابل تعليق كل أشكال الاحتجاج

جريدة العلم الخميس 7 سبتمبر/أيلول 2006
الرباط الحسن الياسميني

في خطوة انتظرها الرأي العام الوطني سنين طويلة، تمكن الفرقاء المعنيون بملف المعطلين حملة الشهادات من توقيع اتفاق يتطلع المغاربة إلى أن يكون نهائياً، فقد حمل يوم الثلاثاء الماضي إلينا أخباراً مفرحة وسعيدة حينما استقبل الوزير الأول السيد إدريس حطو ممثلين عن مجموعات المعطلين حاملي الشهادات لتتويج مسلسل من الحوار الذي كان جدياً هذه المرة وأثمر نتائج إيجابية انطلق منذ عدة شهور، ويمكن من التوصل إلى اتفاق لا يمكن إخفاء أهميته يؤمل أن يضع حداً من التراجيديا المتكررة في الشارع العام.

في هذا السياق التزمت الحكومة بتشغيل حوالي 865 معطل من حاصلتي الشهادات العليا من خلال توقيع اتفاق بين ممثلين عن الحكومة و ممثلين عن المجموعات الثلاث للمعطلين.

ومثل الحكومة في هذا التوقيع المستشار الأول للوزير الأول والكاتب العام لوزارة التشغيل ووالي جهة الرباط سلا زمرور زعير ممثلاً لوزارة الداخلية.

ووقع نيابة عن المعطلين ممثلو المجموعات الثلاث. وبهم هذا الاتفاق :مجموعة الدكاترة المعطلين وحاملي «الديزا» ومجموعة اتحاد الأطر.

وقد تم توقيع هذا الاتفاق خلال اجتماع عقد بأمر من الوزير الأول.

وحسب مصدر مقرب من المعطلين فإن هذه الحوارات التي افضت الى هذا الاتفاق بدأت منذ شهر يوليوز المنصرم بعد أخذ ورد.

ويقضي هذا الاتفاق بإدماج المعطلين في الوظيفة العمومية والقطاع الخاص. حيث سيتم ادماج حاملي الدكتوراه البالغين 155 كلهم في الوظيفة العمومية بينما سيتم توزيع الباقي بين الوظيفة العمومية والقطاع الخاص بعد دراسة الملفات والحاجيات وطبقاً للشواهد والمؤهلات التي يتوفر عليها المعطلون، وقد نص الاتفاق على تنفيذ بنوده مباشرة أي ان يتم إدماج المعطلين، المعنيين في غضون سنة انطلاقاً من تاريخ توقيع الاتفاق.

وبالنسب للخريجين الذين تجاوزوا السن القانوني للتوظيف نص الاتفاق على تخويلهم رخصة استثنائية من طرف الوزير الأول وذلك طبقاً للضوابط الادارية المعمول بها في هذا الشأن.

كما نص الاتفاق بالحرف على أن يلتزم اعضاء المجموعات بالكف عن أي شكل من أشكال الاحتجاج في الشارع العام وأمام البنائات والادارات العمومية

واعتبر متحدث باسم المعطلين أن هذا الاتفاق جاء بعد سلسلة نضالات قام بها المعطلون لما يزيد عن خمس سنوات. وللتذكير فإن المعطلين جربوا كل اشكال الاحتجاج، وأن اليأس بلغ ذروته خلال السنة المنصرمة حيث بدأ بعض المعطلين في تنفيذ عمليات انتحارية بالاقدام على محاولات إحراق أنفسهم، وأصبح الاحتجاج بشارع محمد الخامس بالرباط منظراً مألوفاً ومثيراً للشفقة والتضامن والتخوف على مصير الابناء.

واعتبر ممثلو المعطلين أن الاتفاق الموقع يمثل الحد الأدنى للمطالب التي كان نادى بها المعطلون وأن هذا جاء بعد أخذ ورد وتم القبول بهذه الصيغة التي تشكل أرضية لإنهاء، هذا الملف وثمانوا الإرادة السياسية للحكومة في معالجته.

وأشار ممثل إحدى المجموعات إلى أن الخطوة المقبلة المتعلقة بالتطبيق هي الخطوة الحاسمة وأن على الحكومة أن تلتزم بما تم التوقيع عليه، وإلا فإن أي إخلال ستكون له نتائج كارثية لا قدر الله.

ودعما وتركية لهذا التوقيع تم استقبال المعطلين مساء أول أمس من طرف الوزير الأول إدريس جطو بمقر الوزارة الأولى الذي عبر عن ارتياحه للنتائج الإيجابية التي أسفر عنها الحوار وروح المسؤولية العالية الذي طبعته.

ولأجراء هذا الاتفاق نص المحضر على أحداث لجنة مختلطة خاصة تحت رئاسة الكاتب العام لوزارة التشغيل والتكوين المهني.

كما تم الاتفاق مع بعض المؤسسات العليا ومنها جامعة الأخوين من أجل تأهيل بعض المعطلين لتسهيل إدماجهم في سوق الشغل. ومن المؤمل أن يضع هذا الاتفاق حدا لمعاناة خمس سنوات عانى خلالها المعطلون في بعض الأحيان من التدخل الأمني العنيف ومن الحيف الاجتماعي حتى أن بعضهم فات السن القانوني للتوظيف.

نص الإتفاق الموقع بين الحكومة والمعطلين

بأمر من السيد الوزير الأول، انعقد يومه الثلاثاء 5 شتنبر 2006 بمقر ولاية الرباط سلا زمور زعير اجتماع حضره من جهة ممثل عن السيد الوزير الأول والسيد الكاتب العام لوزارة التشغيل والتكوين المهني والسيد الكاتب العام للولاية ممثلا لوزارة الداخلية ومن جهة أخرى ممثلين عن مجموعة اتحاد الأطر العليا المعطلة (541 عضو) ومجموعة الأمل للدكاترة المعطلين (155 عضو) ومجموعة الخمس للأطر العليا المعطلة (169 عضو).

وفي مستهل هذا الاجتماع تم إخبار ممثلي هذه المجموعات بقرار الحكومة الرامي إلى بذل كل المجهودات المتاحة من أجل إدماج أعضائها على مراحل.

وبعد مناقشة الاقتراحات المقدمة بهذا الشأن أفضى الاجتماع إلى الاتفاق على مايلي:

- 1 إدماج أعضاء المجموعات المعنية على مراحل خلال الفترة الممتدة ما بين شتنبر 2006 وشتنبر 2007.

- 2 يعتمد في عمليات الإدماج هاته على محورين أساسيين وهما:

المحور الأول: الوظيفة العمومية

سيتم هذا الإدماج في الوظيفة العمومية طبقا للمقتضيات القانونية والإدارية التي حددتها الحكومة للولوج لمختلف أسلاك الوظيفة العمومية على أن يتم التعامل مع هذا الملف طبقا لمقاربة تفضيلية تتشكل في مايلي:

- 1 إعطاء الأولوية في وولوج الوظيفة العمومية لأعضاء هذه المجموعات.

- 2 إرسال اللوائح الإسمية لهؤلاء الخريجين إلى كل الوزارات والمؤسسات والمقاولات العمومية.

- 3 قيام اللجنة التقنية المكلفة بمتابعة هذا الملف بالاتصالات الضرورية مع الوزارات والمؤسسات والمقاولات العمومية المعنية بهدف ترجمة هذه الأولوية.

- 4 بالنسبة للخريجين الذين تجاوزوا السن القانوني للتوظيف سيتم تخويلهم رخصة استثنائية من طرف السيد الوزير الأول وذلك طبقا للضوابط الإدارية المعمول بها في هذا

الشأن.

المحور الثاني: القطاع الخاص

1- إحداه لجنة خاصة تحت رئاسة السيد الكاتب العام لوزارة التشغيل والتكوين المهني مشكلة من مديرية التشغيل والوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل الكفاءات يعهد لها توفير الشروط الضرورية لإدماج أعضاء هذه المجموعات في القطاع الخاص وللإستفادة من البرامج التي أعدتها الحكومة في هذا المجال وكذا متابعة ملفاتهم بالأولوية.

2- إبرام اتفاقيات مع بعض المؤسسات والمعاهد العليا المتخصصة في إطار برنامج تأهيل بهدف الرفع من قابلية إدماج بعض أعضاء هذه المجموعات.

3- استثمار الإمكانيات المتاحة في إطار الإدماج على الصعيد الدولي كلما أتاحت الفرص لذلك.

ولأجراء هذه البنود سيتم إحداه لجنة مختلطة خاصة ستتكلف بمتابعة مختلف مراحل تنفيذ هذه العمليات. وتعد هذه اللجنة اجتماعاتها مرة كل شهر.

وبناء عليه يلتزم أعضاء المجموعات الكف عن أي شكل من أشكال الاحتجاج في الشارع العام وأمام البنايات والإدارات العمومية.

وفي الأخير عبر ممثلو هذه المجموعات عن شكرهم الخالص للسيد الوزير الأول على هذه القرارات الموجهة لهذه الفئة من المواطنين التي تحظى برعاية جلالة الملك محمد السادس حفظه الله ونصره.

ويسري مفعول هذه الالتزامات ابتداء من يوم الإمضاء على هذا المحضر من طرف ممثلي اللجنة التقنية الوزارية المكلفة بمتابعة هذا الملف وممثلي مجموعة اتحاد الأطر العليا المعطلة ومجموعة الأمل للدكاترة المعطلين ومجموعة الخمس للأطر العليا المعطلة.